Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 Octobre 2010
13 أكتوبر 2010

القلم

لقاء تواصلي مع المبدعين بالرباط لنشر ثقافة حقوق الإنسان

● ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، يومي 13 و14 أكتوبر 2010 بالرباط، لقاء وطنيا من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها يترجم التزام المبدعين والفنانين في هذا الورش الحقوقي.

ويشتمل برنامج هذه الظاهرة المنظمة تحت شعار «دينامية إبداعية متفاعلة... من أجل مواطنة فاعلة»، على تنظيم لقاء تواصلي مع المبدعين في مجالات المسرح والسينما والتلفزيون والأغنية والفن التشكيلي والفوتوغرافي، وذلك يوم الأربعاء 13 أكتوبر 2010 بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا (09.00) بفندق صومعة حسان بالرباط، وسوف يتكلل هذا اللقاء بتقديم مشروع ميثاق تعاقدي من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك بمشاركة القطاعات والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني والمبدعين، ويروم مشروع الميثاق أساسا خلق ديناميكية يتعبأ حولها جميع الفاعلين من أجل نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان. كما سيشهد اللقاء توقيع اتفاقيات شراكة لدعم مجهودات مختلف الأشكال الإبداعية في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

ويضم البرنامج أيضا تنظيم أمسية فنية مساء يوم الخميس 14 بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط بمشاركة العديد من الأسماء الفنية والإبداعية تعبيرا عن انخراطهم (هن) في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

كما سيتم لأول مرة تقديم أغنية خاصة وشريط قصير في صيغة شهادات مبدعين وفنانين وحقوقيين أنتجا خصيصا بالمناسبة، تعبيرا عن الانخراط الإيجابي في هذا الورش الخاص بنشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

وقد تعبأت مختلف أشكال التعبير الفني: الأغنية، الرقص التعبيري، السينما، التصوير الفتوغرافي، الفن التشكيلي... لمواكبة هذا المشروع المهيكل والانخراط فيه.

وبنفس المناسبة سيتم ببهو المسرح الوطني، محمد الخامس، تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية حول حقوق الإنسان، وكذا معرض للوحات التشكيلية أبدعها طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة، والمركز التربوي الجهوي بالدار البيضاء، حيث ستوزع ثلاث جوائز على مبدعي ومبدعات اللوحات التشكيلية الفائزة.

Revue de l'Homme

بيان اليوم

تحت شعار: «دينامية إبداعية، من أجل مواطنة فاعلة»

المبدعون المغاربة يعلنون تشبثهم بقيم حقوق الإنسان والمساهمة في النهوض بها

عبد العالي بركات

بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والائتلاف المغربي للثقافة والفنون، يقام يومه الأربعاء، بفندق صومعة حسان بالرباط، لقاء وطني تواصلي مع المبدعين، من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد اختير لهذا اللقاء التواصلي شعار: «دينامية إبداعية، من أجل مواطنة فاعلة»، ستتم بلورته من خلال مجموعة من الفقرات الفنية والمعرفية، بمساهمة مبدعين فاعلين في مجالات متعددة: المسرح والسينما والتلفزة والأغنية والفن التشكيلي والتصوير الفوتغرافي.

ومن المقرر أن يعرف هذا اللقاء تقديم مشروع ميثاق تعاقدي، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، دعيت للمشاركة فيه القطاعات والمؤسسات ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الفاعلين في مجال الإبداع عموما.

ويتوخى المنظمون من وراء هذا المشروع، تعبئة كافة الجهود، من أجل نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

كما أنه من المقرر كذلك، أن يتم بنفس المناسبة، توقيع اتفاقيات شراكة لدعم كافة الممارسات الإبداعية التي تصب في نفس الاتجاه.

فضلا عن ذلك، تمت برمجة أمسية فنية سيحتضنها المسرح الوطني محمد الخامس يوم غد الخميس، بمشاركة مجموعة من المبدعين، احتفالا بهذه المناسبة.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس المنتدب للائتلاف المغربي للثقافة والفنون حسن النفالي، في اتصال أجرته معه بيان اليوم، على أن فكرة التعاون والتواصل مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ظلت تراود الائتلاف منذ تأسيسه، لأجل الكشف عن مجموعة من الانتهاكات التي طالت مجالنا الثقافي. فتطورت الأمور، وصارت هذه الانتهاكات، من مواضيع الماضي، ومن ثم بات التفكير في بناء حاضر جديد، بشراكة مع الفنانين، لأجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، على اعتبار أن الفنان أو المثقف، مثله مثل صانعي القرار، له القدرة على النفاذ إلى قلوب وعقول المواطن المغربي.

وبعد نقاش طويل - يضيف النفالي- ترسخت القناعة بأنه يمكن للفنان أن يلعب دورا أساسيا، بصفته الشخصية، أو من خلال إبداعه وفنه، وأن يشكل أداة توصيل قيم ومبادئ حقوق الإنسان، للمواطن في كل بقاع وطننا العزيز. وذلك إلى جانب مجهودات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

واعتبر النفالي أن من بين الفقرات الأساسية التي سيعرفها هذا اللقاء التواصلي، تقديم مشروع ميثاق حول النهوض بثقافة حقوق الإنسان، حيث تشكلت بهذا الصدد خلية منبثقة عن المجلس والائتلاف وتكلفت بإنجاز ذلك المشروع، الذي سيتم عرضه على المدعوين، لأجل أولا الاقتناع والإيمان بمبادئه، ومن ثمة الانخراط في تكريسها وترجمتها على أرض الواقع. كما شدد النفالي على أهمية فقرة أخرى مضمنة ضمن البرنامج الخاص بهذا اللقاء، وهي المتمثلة في توقيع اتفاقيات بين الائتلاف ومجموعة من المؤسسات: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الرابطة المحمدية للعلماء، وكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي. بالإضافة إلى الفقرة التي ستشهد عرض إبداعات بالمناسبة، من بينها أغنية من إبداع الفنان محمد الدرهم، وكذا شريط يضم تصريحات وشهادات حول ماهية النهوض بحقوق الإنسان.

وحول الآفاق المستقبلية لاتفاقيات الشراكة المزمع توقيعها مع تلك المؤسسات، اعتبر النفالي أن الأساسي من وراء ذلك، هو البحث عن جهات لدعم التجربة، من الناحية المادية واللوجستيكية، فبحضور الموارد البشرية، لا بد من أن يكون هناك دعم هام لتطبيق مقتضيات الاتفاقيات.

كما دعا إلى ضرورة انخراط القطاع الخاص، في هذا المسعى.

وفي اتصال بيان اليوم بالأستاذ بوشعيب ذو الكفل، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأحد الفاعلين في الخلية المكلفة بإعداد هذا اللقاء التواصلي حول نشر ثقافة حقوق الإنسان، أوضح أن تنظيم هذا اللقاء، ينطلق من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي تصب في تكريس ثقافة حقوق الإنسان، فوق أرضية صلبة، ووضع منهجية للنهوض بهذه الحقوق، عبر إشراك مختلف الفئات النشيطة، وضمنهم طبعا المبدعون.

وأشار ذو الكفل كذلك، إلى أن أهم مضامين مشروع الميثاق التعاقدي، الذي سيتم تقديمه بهذه المناسبة، تتمثل في الدعوة إلى انخراط المبدعين في نشر مبادئ ثقافة حقوق الإنسان في شموليتها، عبر تواصلهم مع الفئات المستهدفة. كما أكد على أن الآفاق التي يتم استشرافها من خلال ذلك، تعد آفاقا واعدة، سيما وأنها يحكمها الاشتغال بشكل جماعي، عبر اتفاقيات ستعقد مع قطاعات وهيئات حكومية ومدنية، تصب جميعها في مسعى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

رسالة الأمة

من تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والائتلاف المغربي للثقافة والفنون

لقاء تواصلي مع المبدعين من أجل المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان

عبد الحق العظيمي

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، يومه الأربعاء بالرباط، لقاء وطنيا تواصليا مع المثقفين والفنانين لتقديم مشروع الميثاق التعاقدي الذي تم إنجازه من أجل المساهمة في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، قال حسن النفالي رئيس الائتلاف المغربي للثقافة والفنون إن هدف هذا الميثاق التعاقدي هو خلق ديناميكية يتعبأ حولها جميع الفاعلين في مختلف المؤسسات العمومية وهيئات المجتمع المدني، والنخب الإبداعية والثقافية والفنية من أجل نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان، مضيفا أن التفكير في عقد مثل هذه اللقاءات التي ستتخللها توقيع العديد من الاتفاقيات الشراكة لدعم مجهودات مختلف الأشكال الإبداعية بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والائتلاف الوطني للثقافة والفنون، يعكس بجلاء الإرادة القوية لدى المكونات الفنية والثقافية المغربية في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق.

وأوضح النفالي في اتصال هاتفي مع رسالة الأمة، أن الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، سيقوم بموجب تلك الاتفاقيات التي سيوقعها مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بالإشراف على تنفيذ بنود مشروع الميثاق التعاقدي بين مختلف الشركاء الآخرين، من خلال فنانيه ومثقفيه ومبدعيه في شتى الأشكال الإبداعية، إيمانا من الائتلاف بالدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الفنان والمثقف والمبدع في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الأغنية، الرقص التعبيري، السينما، التصوير الفوتوغرافي، الفن التشكيلي، لمواكبة هذا المشروع المهيكل والانخراط فيه.

ومن جانبه، كشف بوشعيب ذو الكفل مكلف بمهمة داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن مشروع الميثاق التعاقدي، هو ورقة توجهات عامة لمبادئ الالتزام بثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، ويسعى إلى بناء مفهوم شمولي لحقوق الإنسان في إطار القيم التي أتت المواثيق الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب.

وعلاقة بالمبدعين والفنانين والمثقفين، أبرز ذو الكفل، في اتصال مع رسالة الأمة أن المجلس ومنذ إنشائه عمل على إشراك كافة المكونات المجتمعية المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والمثقفون لا يخرجون عن تلك الخانة كونهم شريكا أساسيا في الدور الكبير الذي يلعبه المثقفون، باعتبارهم الفئة المستنيرة الحاملة لمجموعة القيم النبيلة والسامية.

وجدير بالذكر، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، و الائتلاف المغربي للثقافة والفنون سينظمون أمسية فنية مساء غد الخميس بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط بمشاركة العديد من الأسماء الفنية والإبداعية، وسيتم لأول مرة تقديم أغنية خاصة وشريط قصير في صيغة شهادات مبدعين وفنانين وحقوقيين أنتجا خصيصا بالمناسبة، تعبيرا عن الانخراط الإيجابي في هذا الورش الخاص بنشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

وبنفس المناسبة سينظم ببهو المسرح الوطني، محمد الخامس معرض للصور الفوتوغرافية حول حقوق الإنسان، وكذا معرض للوحات التشكيلية أبدعها طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة والمركز التربوي الجهوي بالدار البيضاء، حيث ستوزع ثلاث جوائز على مبدعي ومبدعات اللوحات التشكيلية الفائزة.

Revue de Presse

Casablanca, 12 oct (MAP)

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni a appelé, mercredi à Casablanca, à la mise en place d'une plateforme permanente de dialogue entre les pays arabes et de l'Amérique Latine pour promouvoir les droits de l'Homme.

M. Herzenni, qui s'exprimait lors de la 1ère rencontre arabo-ibéro-américaine des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme, a souligné l'importance de ce rassemblement dans l'institutionnalisation de ce dialogue et aussi le rapprochement entre les deux parties et ce, dans les domaines économique, politique et culturel.

Et d'ajouter que l'organisation par son conseil de cette rencontre, qui s'inscrit en droite ligne avec les objectifs stratégiques du comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Hommes pour la période 2010-2013, est l'aboutissement des efforts diplomatiques déployés par le Maroc pour asseoir les bases d'une action commune et d'un partenariat agissant pour la défense des questions de droits de l'Homme.

M. Fernando Gutierrez, défenseur du peuple en Equateur et membre du comité de coordination du réseau des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme des Amériques, a, lui aussi, mis en avant l'importance et l'urgence pour les Etats du monde entier de conjuguer leurs efforts pour défendre les droits de l'Homme et faire face aux multiples défis posés en matière de protection des droits civiques, politiques et culturels dans le monde.

Une action commune, a-t-il soutenu, portée aujourd'hui à bras le corps par les institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme qui s'évertuent à faire barrage contre toutes les exactions attentatoires aux droits de l'homme.

Organisée à l'initiative du CCDH, cette rencontre a mis en présence les représentants des institutions nationales de promotion des droits de l'Homme dans les pays des régions arabe et ibéro-américaine (Maroc, Mauritanie, Algérie, Egypte, Palestine, Qatar, Oman, Espagne, Portugal, Equateur, Argentine, Venezuela, Mexique, Nicaragua et Salvador).

Cette première rencontre se propose d'offrir aux institutions

nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme des deux régions une plate-forme commune de dialogue et d'échanger et ce, afin de réfléchir de vive voix sur, entre autres, les moyens de consolider les partenariats, le partage des expériences et aussi de confronter les idées sur toutes les questions relatives aux droits de l'Homme.

La rencontre cherche aussi à dresser une cartographie des dispositions législatives comparées, des pratiques et des contraintes rencontrés sur le chemin de la mise en oeuvre des standards internationaux en matière des droits de l'Homme.

Les débats s'articulent principalement autour de la justice transitionnelle et le renforcement de la justice ainsi que les droits économiques, sociaux et culturels (droit au développement et droit des migrants).(MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المغربية

لقاء عربي إيبيرو- أميركي حول حقوق الإنسان بالدار البيضاء

ليلى أنوزلا

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ابتداء من أمس الثلاثاء واليوم الأربعاء، بالدار البيضاء، اللقاء العربي الإيبيرو-أميركي الأول للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ويشارك في هذا اللقاء، المنظم بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين العربية والإيبيرو- أميركية، من المغرب، والجزائر، وموريتانيا، ومصر، وفلسطين، وقطر، وسلطنة عمان، وإسبانيا، والبرتغال، والإكوادور، والأرجنتين، وفنزويلا، والمكسيك، ونيكاراغوا، والسلفادور.

وقال بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، توصلت "المغربية" بنسخة منه، إن اللقاء يهدف إلى توفير أرضية مشتركة للحوار وتبادل الآراء، للتفكير في سبل بناء علاقات متينة للتعاون والشراكة بين هذه المؤسسات، وتسهيل تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الفضلى ووجهات النظر حول قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك.

كما يهدف اللقاء إلى تطوير مرافعات تخدم قضايا حقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والإقليمي، والوقوف على المقتضيات القانونية المقارنة والتحديات والإكراهات، التي تواجه تكريس المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويتناول اللقاء، الأول من نوعه، والمندرج ضمن الأهداف الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المنصوص عليها في خطتها الاستراتيجية، برسم 2010-2013، سبل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية، للنهوض بشكل أفضل بقضايا حقوق الإنسان المطروحة في كل من المنطقتين.

ويتضمن برنامج اللقاء تقديم عروض تعريفية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة، وتقديم اقتراحات بخصوص مجالات التعاون. وحددت هذه المواضيع بشكل خاص في العدالة الانتقالية، وتعزيز دور القضاء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية وحقوق المهاجرين. كما سيتطرق المشاركون في اللقاء، إلى التحديات المشتركة أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة، في مجالات التنمية ومكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية، فضلا عن قضايا البيئة، والحكامة الجيدة، وتعزيز دولة الحق والقانون، والمبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، رغم تنوع السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشتغل فيها.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منخرط في جملة من فضاءات التعاون والحوار، التي تجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من قبيل الحوار العربي-الأوروبي حول حقوق الإنسان، الذي يشرف المجلس على سكرتاريته، بمعية المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، والمركز الدانمركي لحقوق الإنسان، والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يرأسها منذ 2009. كما نظم المجلس اللقاءين الثالث والسادس للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان.

رسالة الأمة

في اللقاء العربي الإيبيرو-أمريكي الأول للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

حرزني: عقوبة الإعدام دخيلة على المجتمع المغربي

حميد إعزوزن

أكد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن المغرب يتمتع بسمعة جد طيبة لدى شركائه الدوليين الذين يقدرون حق التقدير الجهود والإصلاحات التي قام بها ،مشيرا في هذا الصدد إلى الأشواط التي قطعها المغرب في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان .

وشدد حرزني أمس بالدار البيضاء في اللقاء العربي الإيبيرو-أمريكي الأول للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، المنظم من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على ضرورة تعزيز علاقات التعاون القائمة مع المؤسسات العربية والدولية من أجل إرساء آلية للحوار بين المؤسسات الوطنية وجمعيات أمريكا اللاتينية لبناء علاقات متينة للتعاون والشراكة بين هذه المؤسسات لتسهيل تبادل الخبرات و المعارف و الممارسات ووجهات النظر حول شتى قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك،معبرا عن عزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تعزيز هذا المد الانفتاحي على مناطق أخرى بالعالم خاصة آسيا.

ودعا رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى إلغاء عقوبة الإعدام من السجل القضائي المغربي، ،معتبرا أن عقوبة الإعدام دخيلة على المجتمع المغربي وعلى الأمازيغ خصوصا ،و أن أقصى الأحكام التي كانت تطبق في المغرب هي النفي، موضحا أن هناك تقارب مشترك ما بين المغرب وعدد كبير من القبائل الأصلية في أمريكا اللاتنية التي لم تكن تطبق هذه العقوبة . كما عبر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن ارتياحه انعقاد هذا اللقاء ، مشيرا إلى أن مثل هذه اللقاءات ستشكل مناسبة لتثمين تجربة المغرب، خاصة في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان التي موضوع هذا اللقاء .

من جانبه، عبر فرناندوكوتييريت ،المدافع عن الشعب بالاكوادور وعضو لجنة التنسيق بالشبكة الأمريكية لحقوق الإنسان عن رغبته من أجل العمل المشترك بين الاكوادور و الدول العربية في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان لمواصلة وتمثين العلاقات المتميزة التي تجمع بلدان أمريكا اللاتينية بالدول العربية ،مبرزا أنه أصبح من الضروري تطوير حياة البشرو حماية حقوقه.

ودعا فرناندوكوتييريت إلى بذل مزيد من الجهود للدفاع عن جميع الحقوق الفردية و الجماعية و التصدي لكل ما من شأنه أن يحول دون تمتع الأفراد بكافة حقوقهم التي تضمنها لهم جميع المواثيق الدولية لحقوق الانسان ،موضحا أنه لا حرية دون مساواة و لا مساواة بدون حرية . وتناول اللقاء، المندرج ضمن الأهداف الإستراتيجية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في خطتها الإستراتيجية برسم 2010-2013، سبل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية من أجل النهوض بشكل أفضل بقضايا حقوق الإنسان المطروحة في المنطقتين.

ويهدف هذا اللقاء إلى توفير أرضية مشتركة للحوار وتبادل الآراء قصد التفكير في سبل بناء علاقات متينة للتعاون والشراكة بين هذه المؤسسات، لتسهيل تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الفضلى ووجهات النظر حول شتى قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك.

كما يهدف اللقاء إلى تطوير مرافعات تخدم قضايا حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي، والوقوف على المقتضيات القانونية المقارنة والتحديات والإكراهات التي يواجهها تكريس المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويتضمن برنامج اللقاء تقديم عروض تعريفية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة، و تقديم اقتراحات بخصوص مجالات التعاون وقد حددت هذه المواضيع بشكل خاص في العدالة الانتقالية، تعزيز دور القضاء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية وحقوق المهاجرين.

Revue

بيان اليوم

إلغاء عقوبة الإعدام

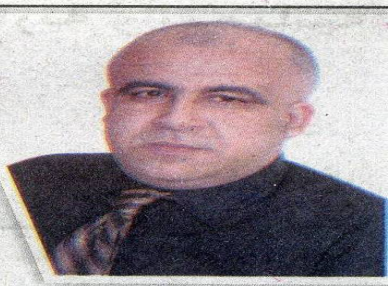

محتات الرقاص

حل الأحد الماضي اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، وعلى غرار كثير بقاع في العالم، جدد النشطاء الحقوقيون المغاربة، وهيئات ديمقراطية مختلفة، المطالبة بإلغاء المغرب للعقوبة القصوى، بعد أن تم تجميد تنفيذها عمليا منذ سنوات.

ويذكر أن الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، كانت قد وردت ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما أن الحقل المدني والسياسي المغربي شهد في السنوات الأخيرة تزايد عدد الأصوات المتبنية للمطلب ذاته، وتم تشكيل (الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام)، وكل ذلك يجعل من المطلب تطلعا وطنيا داخليا تم التعبير عنه، أكثر من مرة.

واليوم، عندما يتدخل الاتحاد الأوروبي داعيا المغرب إلى الإعلان عن إلغاء عقوبة الإعدام بشكل رسمي، ومؤكدا أن ذلك «سيكون خير دلالة على القيم المشتركة التي تجمع الطرفين في إطار (الوضع المتقدم) الذي تحظى به المملكة في الاتحاد»، وعندما تكرر المطلب نفسه المنظمات الحقوقية العالمية (أمنيستي وغيرها) ، فإن هذا يعني اقتناع هذه الأوساط الدولية بقدرة المغرب على الانخراط الفاعل في السياق التطوري الكوني، وتقاسم القيم الحقوقية والديمقراطية نفسها، عكس بلدان كثيرة في المنطقة.

إن الاستمرار في العمل بعقوبة الإعدام، هو إضفاء شرعية على ممارسة القتل، وهنا لا فرق في الفعل الوحشي والجرمي بين أن يمارسه الأفراد أو أن تمارسه الدولة باسم القانون، والأخطر، أن ممارسته من لدن الدولة، وبموجب القانون، يجعله مكرسا في عقول الناس كما لو أن الأمر يتعلق بسلوك عاد ومقبول.

من جهة ثانية، فإن تنفيذ العقوبة القصوى، يجعل من المستحيل إعادة الحق للذي طبقت عليه، في حال تبينت براءته لاحقا، وقد وقعت حالات من هذا النوع عبر العالم، وأيضا في المغرب، قبل سنوات قليلة، في الجديدة مثلا، حيث ظهرت براءة أشخاص، بعد أن قضوا سنوات طويلة في السجن في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام في حقهم، فماذا لو طبق عليهم الحكم؟

وعلى مستوى آخر، فإن عددا من القانونيين ومن السوسيولوجيين وعلماء الإجرام والطب النفسي، يؤكدون أن عقوبة الإعدام لم تستطع أن تكون رادعا للجريمة، وبالتالي فإن إلغاءها من شأنه أيضا أن يفتح الباب للاجتهاد أكثر لإيجاد البدائل، ولجعل منطق التوجه الديمقراطي والحداثي في البلاد ينعكس على كل المستويات، ويجعل المغرب فعلا منسجما مع السياق الكوني، ومع القيم الحقوقية المتعارف عليها في المجتمعات المتحضرة .

Revue de Presse de l'Homme

Ideal.es

Marruecos lanza un programa para reconciliarse con su historia contemporánea

Noticias EFE

Rabat, 5 oct (EFE).- El Consejo Consultivo de Derechos Humanos (CCDH) inició hoy una hoja de ruta para proteger la memoria histórica en Marruecos, que supone la segunda etapa del proceso abierto hace siete años para arrojar luz sobre las violaciones de los derechos humanos en los llamados "años de plomo".

Este programa, presentado hoy en Rabat por el presidente del CCDH, Ahmed Herzeni, incluye el mantenimiento de los archivos históricos, la promoción de la investigación sobre la historia contemporánea de Marruecos y la publicación de investigaciones en el ámbito de la memoria histórica.

El programa, de 72 meses de duración, sucede al que ya se puso en marcha en 2007 para establecer "reparaciones comunitarias" a las regiones afectadas por violaciones de los derechos humanos durante los "años de plomo" (1956-1999), llamados así por la represión ejercida bajo los reinados de Mohamed V y Hasán II.

El embajador de la Unión Europea (UE) en Marruecos, Eneko Landaburu, aseguró durante este acto que el proyecto, financiado por la UE con una subvención de 8 millones de euros, tiene como finalidad "la institucionalización del esfuerzo que hizo Marruecos en los últimos años para proteger su memoria histórica".

La protección de la memoria histórica de Marruecos es parte de las recomendaciones de la antigua Instancia de Equidad y Reconciliación (IER) que organizó en 2004 sesiones públicas para que las víctimas de los "años de plomo" pudieran denunciar sus casos sin darles la oportunidad de mencionar los nombres de los torturadores.

La IER fue disuelta a finales de 2005, tras haber entregado su informe final al rey Mohamed VI.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme